شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الولاية الثالثة المنوعة

العراقيات والعراقيون الذين تحدّوا الإرهاب ومنظماته النشيطة في الخامس عشر من تشرين الأول ٢٠٠٥، بذهابهم إلى مراكز الاقتراع للتصويت على الدستور الدائم، كانت تحرّكهم وتحثّ خطاهم فكرةٌ واحدة هي أن تكون لديهم دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة تضع نهاية سعيدة لمحنتهم الطويلة مع عهود الدكتاتورية والعسف والعنف والفقر.

بطاقة المتطلع إلى مستقبل الأحلام الوردية عاد المستفتون على الدستور بعد شهرين من ذلك الى ميدان التحدي لينتخبوا أول برلمان لهم خلال نصف قرن، لكن السلطات العليا للدولة التي انبثقت عن تلك الانتخابات لم تتقيد في تشكيلها بأحكام الدستور المجاز للتو. فالدستور لم ينص على أن يكون رئيس الجمهورية كردياً ونائباه عربيين أحدهما شيعي والآخر سني، ولم يقضِ بان يكون رئيس البرلمان عربياً سنياً ونائباه عربياً شيعياً وكردياً، ولم يُحدد أن يكون رئيس الوزراء عربياً شيعياً ونائباه عربياً سنياً وكردياً.

القيادات السياسية التي استحوذت على العملية السياسية بررت يومها التركيبة غير الدستورية والغريبة على الحياة العراقية، السياسية والاجتماعية، بأنها إجراء مؤقت لمواجهة تحديات مؤقتة في فترة انتقالية. وزادت بالقول إنها ضرورية لتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية التي لم تتحقق حتى اللحظة.

لكن الإجراء "المؤقت" رسّخ جذوره في الأرض واتخذ طابعاً دائماً في ما يبدو، فترتيبات المحاصصة الطائفية–القومية احتفظت بكامل قيافتها ومكوناتها بعد الإنتخابات التالية التي جرت مطلع ٢٠١٠. وهذه المرة أيضاً لم تؤول تلك الترتيبات غير الدستورية إلى الأمن والمصالحة الموعودين.

بدعوى الحؤول دون قيام دكتاتورية جديدة هناك الآن دعوات مشتدة لإجراء ترتيب جديد يمنع رئيس الوزراء من الترشح لولاية ثالثة. معارضو هذه الفكرة يتذرعون بالدستور الذي ينتهكون هم وخصومهم سواء بسواء أحكامه للسنة السابعة على التوالي، فما من نص في الدستور يحظر، وما من مبدأ ديمقراطي يمنع.

الأسباب التي جرى الاستناد إليها لتسويغ فكرة الترتيبات المؤقتة (المحاصصة الطائفية – القومية) لم تزل قائمة حتى اليوم، وليس من المستبعد أن تجري الانتخابات البرلمانية المقبلة (بعد سنة ونصف السنة من الآن) وتعود القوى الممسكة بعنان العملية السياسية لتتحجج بالأمن الوطني والمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية والمصالح الوطنية، و و و و و.. لتتوافق على الترتيبات عينها ضماناً لمصالحها الشخصية والحزبية.

طيّب، ما دام الأمر لم يزل يتطلب إجراءات "مؤقتة" للفترة الانتقالية الممتدة، لماذا لا تتسع دائرة فكرة الولاية الثالثة الممنوعة؟ أقصد أن يصار إلى ترتيب يُحظر فيه الترشح إلى ولاية ثالثة ليس فقط لرئيس الوزراء، وإنما أيضاً لرئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس مجلس النواب ونائبيه ونواب رئيس الوزراء والوزراء والنواب ورئيس السلطة القضائية ونوابه ورؤساء الهيئات المستقلة (بالاسم فقط).

هذا الترتيب سيحلّ المشكلة القائمة الآن حيث يريد خصوم رئيس الوزراء عدم عودته إلى مكتبه في القصر الحكومي، بينما يرفض هو هذا (المعلومات تفيد بأنه أعلن في بعض مجالسه انه لا يرغب في ولاية ثالثة لكنه لا يريد أن يُفرض عليه هذا فرضاً). وهذا الترتيب سيصادف هوى لدى غالبية العراقيات والعراقيين الذين لن يسوؤهم خروج الفاشلين من الحياة السياسية.

العراقية وصفته بالركيك ودولة القانون اشترط "الهدوء السياسي" لتمريره

قانون الأحزاب بصيغته النهائية أمام البرلمان

مجلس النواب .. (أرشيف)

□ بغداد / إياد التميمي

أكدت اللجنة القانونية في مجلس النواب أمس الثلاثاء اكتمال الصيغة النهائية لمشروع قانون الأحزاب بعد مناقشة جميع المقترحات والاعتراضات التي وردتْ بشأنه.

وكان مجلس النواب قد استأنف أمس جلساته بعد عطلة دامت أكثر من ١٢ يوماً، بمناقشة وقراءة ١٤ قانوناً كان أبرزها قانون الأحزاب الذي عده بعض النواب صفقة سياسية، لحل الأزمة الراهنة بين الحكومة وكتل معارضة لرئيس الوزراء.

رئيس اللجنة القانونية البرلمانية النائب خالد شواني قال "لأهمية قانون الأحزاب عقدت اللجنة مجموعة من الندوات والجلسات الحوارية من اجل التوصل إلى قانون يخدم التعددية الحزبية في العراق ويواكب التطورات الحاصلة على الساحة السياسية".

وأضاف شواني في تصريح للمدى أمس، أن "اللجنة حرصت على أن تناقش النقاط المهمة كمسألة التمويل، وموضوع مرجعية الأحزاب"، مشيرا إلى "أن اللجنة القانونية رفضت المقترح المقدم من قبل الحكومة لجعل محكمة القضاء الإداري التابعة لوزارة العدل هي من تعطي التصاريح والإجازات لعمل الأحزاب"، مبينا أن "محكمة القضاء الإداري تخلو تماما من القضاة وتعمل بالمستشارين القانونين"، وأوضح شواني الى "ان الدور الرقابي الذي تقوم به المحكمة على الأحزاب الحالية قد يلغى منها في حال شرع قانون الأحزاب حسب مواد وفقرات القانون".

وأضاف شواني "ان اللجنة حرصت على أن تكون إحدى الهيئات مسؤولة عن تنظيم عمل الأحزاب بشكل عام، رافضا الإدلاء بمعلومات عن اسم الهيئة".

وأشار شواني إلى أن "جميع المقترحات المقدمة من ممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تمت دراستها بشكل مستفيض، واخذ جميعها بنظر الاعتبار".

وعن تمويل الأحزاب العاملة وغير المؤسسة قال شواني "هذه الفقرة محل اهتمام كونها من اخطر فقرات القانون، خصوصا أن هناك أحزاباً تمول لإثارة وزعزعة الأوضاع الأمنية في العراق"، مبينا "أن اللجنة حرصت على أن تكون واردات وتمويل كل حزب معروفة ومكشوفة من خلال كشوفات حساباتها بشكل سنوي، وخولنا ديوان الرقابية المالية تولي هذه المهمة بشكل مستمر، وبينت اللجنة القانونية أن عقوبة الأحزاب المخالفة لتلك التعليمات والتوصيات ستكون حل الحزب وفقا لمواد القانون".

بالقابل ربط ائتلاف المالكي قانون الأحزاب بالوضع السياسي الحالي كاشفا عن وجود أكثر من ملاحظة على القانون بصيغته الحالية.

عضو ائتلاف دولة القانون النائب إحسان العوادي قال إن "قانون الأحزاب يعتبر من القوانين المهمة جدا، وعلى هذا الأساس فأن تشريعه مرتبط بالهدوء السياسي"، مشيرا في تصريح للمدى أمس الى أن ورقة الإصلاح "إذا تعاملت الكتل معها بشكل ايجابي فسوف يرى قانون الأحزاب النور إضافة إلى قوانين أخرى مهمة في هذا الفصل"، موضحا أن "القانون يحتاج إلى رؤية سياسية وتوافق تام بين الكتل الصغيرة والكبيرة".

وأضاف العوادي "أن جلسة أمس شهدت مداخلات عدة على القانون من قبل كتل مختلفة" كاشفا عن وجود "أكثر من ٥٣ مقترحاً رفعت إلى اللجنة القانونية لدراستها وأخذها بنظر الاعتبار".

وأشار العوادي إلى أن "بعض فقرات القانون بحاجة الى وضوح خصوصا في موضوع تمول الأحزاب وارتباطها بالأجندات الخارجية".

من جانبها رفضت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي صيغة القانون الذي أدرج على جدول أعمال جلسة امس، واصفة القانون بالمجحف كونه ركيكاً من حيث الصياغة القانونية.

وقال النائب طلال الزوبعي "نحن في القائمة العراقية نرفض التصويت على قانون الأحزاب" معتبرا أن "كتلا أخرى من داخل التحالف اتفقت معنا بعدم تمرير هذا القانون بصيغته الحالية، مطالبا اللجنة القانونية باحترام المقترحات المقدمة من قبل العراقية".

زعيم العراقية: النفوذ الأجنبي يتعاظم بسبب ضعف الدولة

علاوي يؤكد عدم تراجع الأطراف الثلاثة عن سحب الثقة

□ أربيل / المدى

اكد زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ان استجواب المالكي من القضايا الدستورية وما تزال مطروحة بقوة في أوساط التحالف الثلاثي.

وقال علاوي لـ"البغداديةنيوز"، أمس الثلاثاء، إن عملية استجواب المالكي من القضايا الدستورية وما تزال مطروحة بقوة في أوساط التحالف الثلاثي والهدف منها ليس الإساءة لجهة أو شخص سواء كان رئيس الوزراء او غيره". وأضاف "أن هناك هدفين من الاستجواب أولا ممارسة الديمقراطية ضمن الإطار الدستوري بشكل واضح والثاني والاهم هو ان تكون كل الإجراءات دستورية وتصب في خدمة المجتمع العراقي فالآن وبعد مرور ١٠ سنوات بعد أن انتهى النظام السابق وحتى الآن لم تستقر اوضاع البلد لا من الناحية الامنية او الخدمية او الدستورية او الديمقراطية ولم تحل مسألة البطالة ولا مسألة حل مشاكل الشباب وبالعكس ما نراه أن هناك إجراءات تتسم بالقمع والتشظي والحساسيات لهذا فمسألة اللجوء للدستور والى أحكام الدستور وتنفيذ ما اوصى به الدستور وما اقر في هذه الاطارات لتعديل مسار العملية السياسية ولا بد ان نتمسك به لانه السبيل الأوحد لان يتقدم البلد نحو الاستقرار".

وتابع ان "اللقاء مع مسعود بارزاني الذي تربطنا معه علاقات تاريخية تناولنا فيه محور الاجتماعات في النجف وأربيل وتبادلنا وجهات النظر واتفقنا أن ليس هناك غير التمسك بالدستور لإصلاح المسار السياسي وكان لقاءً سياسيا ولو كان اجتماعا سياسيا لأرسلنا دعوة لمقتدى الصدر ولكن بالتأكيد سوف نطلعه على ما حصل في الاجتماع".

وأشار إلى أن "مشاكل العراق لا تحل بالاستفزاز او الإساءة وإنما تحل بما اتفقنا عليه جميعنا وان الدستور يكون هو الحكم وان نلتزم بعدم خرق الدستور بأية نقطة من النقاط مثلما يحصل الآن فالدستور يخترق في أكثر من مجال".

وأوضح علاوي ان "العملية السياسية بنيت على اسس خاطئة منذ بدء الاحتلال في العراق ومن خلال الاحتلال لذلك نحاول الآن ان نعمل على ترتيب الأمور بحيث ان ما بني على خطأ يجب أن يعالج ويعدل المسار باتجاه التصحيح لذلك نقول بان الدستور على الرغم من ملاحظاتنا وملاحظات الآخرين عن وجود نقاط خلافية بالدستور لكنه يبقى هو البوصلة الوحيدة التي من الممكن أن نحتكم له في مسألة المضي للأمام لذلك نحن حريصون على الاحتكام إلى الدستور".

واستطرد أن "هناك نفوذاً أجنبياً واضحاً داخل للعراق وأصبح هذا النفوذ يتعاظم بسبب ضعف الدولة وبنية الدولة حيث ان كل دول العالم تتدخل بدءا من دول الجوار وأمريكا حيث هناك من يتدخل بأمور بسيطة وهناك من يتدخل بثقل وان هذا التدخل وما ورثته العملية السياسية من مشاكل بعد سقوط النظام السابق هي الأسباب في ما وصل اليه العراق الآن لهذا، لا حل من دون الاحتكام للدستور ولا حل من دون الحوار البناء والحريص وليس الحوار المبني على الاستفزاز وإيذاء الآخرين والإقصاء وإيقاعهم فكلنا شعب واحد وقوى سياسية واحدة تختلف مشارفنا وخلفياتنا ولكننا نساهم الآن في قيادة العراق سواء كنا في المواقع الحكومية او مجلس النواب أو خارج الأطر الحكومية والنيابية كلنا مسؤولون عن استقرار وتقدم هذا البلد وشعبه".وختم بالقول "أثبتت سياسة المحاور المبنية على الولاء السياسي أنها لا تجدي نفعا لا في داخل العراق ولا في الدول الإقليمية او المجاورة وبل ان الذي يفيد الان هو مصلحة العراق اولا وثانيا وبناء العلاقات مع الدول الاخرى وعلى أساسين الاساس الاول المصالح المتبادلة والمتوازنة والاساس الثاني هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية وشؤون السيادة".

أمين مجلس الوزراء دعا الى حل المجلس

نواب: العلاق خالف الدستور وتجاوز على قدسية البرلمان

□ بغداد / المدى

انتقد نواب دعوة الأمين العام لمجلس الوزراء مؤخرا إلى تجميد عمل مجلس النواب، معتبرين أن هذه التصريحات مخالفة للدستور وتجاوز على قدسية البرلمان.

وكان علي العلاق قد كشف عن وجود نحو ١٥٢ مشروع قانون في مجلس النواب أرسلتها الحكومة لم يتم تشريعها حتى الآن، مؤكداً أن رئاسة الوزراء سحبت ثمانية قوانين فقط كانت بحاجة للتعديل.

فيما اعتبر النائب عن كتلة الأحرار المنضوية في التحالف الوطني حسين علوان تصريحات الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق تجاوزا على قدسية مجلس النواب.

يذكر أن الدستور العراقي لا ينص في أي فقراته على مصطلح تجميد مجلس النواب إذ يجوز حله بمقترح من رئيس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية وبتصويت ثلثي أعضاء المجلس.

وقال علوان لوكالة "الفرات نيوز" أمس إن "تصريحات العلاق بشأن تجميد عمل البرلمان غير مسؤولة وغير مسبوقة"، مشيرا إلى أن "مجلس النواب منتخب من قبل الشعب العراقي وليس لكل من هب ودب أن يصرح مثل هذه التصريحات غير الصحيحة".

وأضاف "ليس من حق أي شخص أن يطالب بتجميد عمل مجلس النواب العراقي"، منوها إلى أن "مجلس النواب العراقي هو الذي شكل الحكومة الحالية".

وأوضح أن "مجلس النواب يعد السلطة الوحيدة المنتخبة من قبل الشعب العراقي بعكس السلطة التنفيذية التي انبثقت من البرلمان".

من جانبه أكد النائب عن كتلة المواطن محمد المشكور وجود محاولات لإضعاف دور مجلس النواب لإعطاء رسالة غير ايجابية للشعب العراقي.

وقال في تصريح لـ"أين"، أمس "هناك من يحاول إضعاف البرلمان وتعطيل دوره بحيث تعطى رسالة للشعب انه ليست هناك حكومة قوية ولن تشرع القوانين".

وأضاف المشكور إن "هذا يعطي رسالة غير ايجابية باعتبار أن التراشقات الإعلامية أصبحت اهتمام البرلمانيين بشكل اكبر من مصلحة الشعب ويكون الخاسر الوحيد هو الشعب".

ودعا إلى "الحوار من أجل تقريب وجهات النظر والحلول التي يمكن أن تفعل دور البرلمان والاستفادة من ميزانية الدولة في قضاء احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات والرعاية".

وأشار المشكور إلى إننا "نجد عدة قوانين ليست مهمة يتم الاستعجال بالتصويت عليها وهذا تعطيل واقعي لعمل البرلمان حتى وان كان يشرع قوانين كثيرة لكننا نريد الكيف والمعنى والروح لإزالة معاناة الشعب العراقي".

مطالبات نيابية بإعادة ٣٥ ضابطا فصلوا من الداخلية

□ بغداد/ المدى

دعا نائب عن القائمة العراقية، أمس الثلاثاء، الحكومة إلى إعادة ٣٥ ضابطاً فصلوا من وزارة الداخلية خلال الشهر الماضي، فيما طالب الحكومة بإعادة الضباط إلى وظائفهم والتعامل مع جميع المكونات بقانون واحد.

وقال طلال الزوبعي في مؤتمر صحفي عقده، أمس، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "وزارة الداخلية أصدرت في الـ٢٦ من شهر حزيران الماضي أمرا بفصل ٣٥ ضابطا من الوزارة"، مبيناً أن "الضباط كانوا مهنيين في عملهم ومتواجدين في واجبهم خلال فترة الانهيار الأمني". وأضاف الزوبعي أن "الضباط ينتمون إلى الطائفة السنية ومن ثلاث محافظات هي بغداد ونينوى والأنبار"، مطالباً الحكومة بـ"إعادة الضباط إلى وظائفهم والتعامل مع جميع المكونات بقانون واحد وعدم التمييز المذهبي". ويقدر عدد منتسبي وزارة الداخلية بحوالي نصف مليون منتسب يتوزعون على عدة تشكيلات أمنية هي الشرطة الاتحادية وهي قوة عسكرية تتكون من أربع فرق تضم كل واحدة منها عشرة آلاف جندي مجهزة بلواء مدرع فضلا عن أفواج الطوارئ ولواء الرد السريع.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون